إنصاف
Ensaf

غـــات
آخـر نـداءات الغـوث

تقرير حول كارثة السيول الّتي اجتاحت مدينة غات وما جاورها
ليبيا - أغسطس 2024

منظّمة إنصاف

تم إعداد وكـتابة هذا التقرير من قبل

منصور عاطي

كاتب صحفي وناشط حقوقي، ومدير فرع سابق بالهلال الأحمر الليبي. شـــــارك كمسؤول فريـق التدخل والاستجابة بأحداث فيضانات غات ٢٠١٩، ومتعاون كمختص في إدارة الكوارث والأزمات مع منصّة دروج.

احميد الزيداني

مُستشار قانوني، ومُدافع عن حقوق الإنسان، وكاتب.

تم تحرير وترجمة التقرير من قبل:

أسماء خليفة

باحثة زميلة وطالبة دكتوراة
المعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية.

22

الفهرس

موجز التقرير	2
منهجية التقرير	2
المقدمة	3
سوء الاستجابة للأزمة	4
انتهاكات حقوق الإنسان خلال الكارثة	5
إحصائيا ت وأرقام	9
الكارثة وآثارها	11
الآثار الصّحية	11
الآثار الاقتصادية	11
الكارثة والمسؤولية القانونية	12
توطئة للسّياق القانوني	12
مسؤولية الدّولة	13
قرارا ت تمييزيّة	13
النتائج	14
التوصيات	14

22

موجز التقرير

إنّ هذا التقرير يُسلّط الضوء على أبعاد كارثة مدينة غات وما جاورها من قُرى وبلدات، وتداعيات تِلك الكارثة على السّكان المحليين والفئات الأخرى كأصحاب الأرقام الإدارية (عديمي الجنسية)، والمهاجرين غير النظاميين وغيرهم من الفئات، مع بيان مدى استجابة السُلطـــات للتنبـؤات والتحذيرات الّتي سبقت الكارثة، والجهود الّتي بذلتها السلطات في ليبيا استجابةً للأزمة من حيث الرّصد والتنبؤ ووضع خطط الطوارئ والإجلاء واتّخاذ الإجـراءات الاستبـاقية والحمـائية لتجنـب الضرر، وكذلك أعمال الإنقاذ والإغاثة والتّعافي، علاوة على رصد انتهاكـات حقوق الانسـان ا لّتـي تمثّلت في أشكالٍ عِدّة من سوء الاستجابة والقرارات التمييزية في دعم المتضررين، والتمييز غير العادل في توزيع المساعدات، والحرمان من الخدمات الصّحية الـــتي توفّر الحـدّ الأدنى للعيـش الكريم، مع تحديد المسؤولية القانونية للدولة عن تِلك الأعمال، وصولا الى عددٍ مـــن النتـائـج والتوصيات.

منهجية التقرير

أُعِدَّ هذا التقرير من قبل منظّمة إنصاف للحقوق والحرّيات خلال شهر أغسطس من عام 2024 ، عقب كارثة السّيول الّتي اجتاحت مدينة غات وما جاورها، وذلك للتأكّد من حالة حقوق الإنسـان أثناء هذه الكارثة، ورصد أيّ اخلالات أو انتهاكات بالخصوص، وقد استندت المنظّمة فـي سبيـل تحقيق ذلك على البحث والتحرّي والتّوثيق، من خلال إجراء المقابلات وفحص عددٍ مـن الوثـائق المنشـــورة، والأخبـار، والتحـذيـرات، ومقـاطـع الفيديـــو، والصـور، وغيرهـا.

كما أجرت المنظّمة في سبيل إعداد هذا التقرير عددا من المقابلات مع مجموعة من المتضرّرين من تِلك الكارثة، وقد تنوّع المستهدفون حيث شمل السّكان المحليين، وبعض موظّفي الدّولـة، والنُشطاء، وبعض الفئات الأخرى كأصحـاب الأرقـــام الإداريـة (عديمي الجنسية)، والنّازحيـن، والمهاجرين غير النّظاميين، وغيرهم، مع الالتزام بأقصـى درجـات الأمـان والحيـادية، لضمـان جودة نتائج ومُخرجات التقرير.

المقدمة

تقع مدينة غات في أقصى الجنوب الغربي من ليبيا، جنوب غـرب غـدامس وسبهـا ومرزق، وتبعـد عن طرابلس مسافة 1360 كم. تقع غات عند عنق وادي مارازت بين سلسلتين من الجبال العالية، الشّرقية منها تُسمّى جبال تدرارت أو الأكاكوس، والغربية تسمى تاسيلي ناجر، وتقـع غـات على دائرة عرض 24.37 شمالا وخط طول 7.27 شرقا[1]

شهدت بلدية تهالة في 15 أغسطس الجاري، ومن بعدها بلدية غات والبـركت وعدد مـن القـرى والبلدات في أقصى الجنوب الغربي، كارثة سيول أخرى تُضـاف إلى سلسلة متعـاقبة من نفـس الأحداث المُحزنة ا لّتي شهدتها المنطقة في فتراتٍ متفاوتة،حيثُ جاءت هذه الكارثة نتيجة هطول أمطارٍ رعدية غزيرة تسبّبت في جريان الأودية وفيضاناتٍ عـارمة اجتـاحت بلدية تهالة وأدّت إلى عزلها بشكلٍ كامل، حيثُ غُمرت المباني والمنازل والمزارع و أُتلفت البنية التحتية الأساسية، مع انقطاع الاتّصالات والكهرباء بشكلٍ كامل، كما اجتاحت السُّيول عددا من أحياء مدينة غات كحي بنت الليبية والعروبة ومنازل الشركة الصينية، وكذلك وصلـت السّيـول إلـى بلدية البركـت.

في يونيو 2019 ، تعرّضت مدينة غات لأزمة سيول جـارفة نتيجة لأمطـار غزيرة غير مسبوقـة هطلت على المنطقة [2] ، وتسببت تِلك السّ يول في دم ار واسع النطاق للبنية التحتية في المدينـة والمناطق المجاورة لها، بما في ذلك الطرق والمنازل، كما أدّت إلى نزوح أعداد كبيرة من السُّكـان الذين وجدوا أنفسهم بلا مأوى وفي حاجة ماسّة إلى المساعدات الإنسانية، وقد تفـاقمـت الأزمة بسبب نقص الاستعدادات والتجهيزات اللازمة لمواجهة مثل هذه الكوارث، فضلا عن عدم وجود خطط طوارئ فعالة، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في ليبيا بشكل عام منـذ سنة 2011 ، فيما كانت استجابة الحكومات والجهات المعنية بطيئة وغير كافية لتلبية الاحتياجـات العاجلة للمتضررين.

كما مثّلت الأزمة آنذاك اختبا ر ا لقدرة المجتمع الدولي والمنظّمات الإنسانية على تقديم الدّعم في ظروف صعبة ومعقّدة من التضييق [3] المُستمـر وعدم القدرة على الوصول إلـى المعلومـات الحقيقية، حيث تُعاني المنطقة من عزلة نسبية وصعوبة الوصول إليهـا بسبب بُعدها الجغـرافي عـن العاصمة الليبية طـرابلس.

ومع استمرار هذه التّحدّيات وغيرها، يواجه السّكان المحلّيون في غات وما جاورها ظروفا قاسية، معتمدين بشكلٍ كبير على جهود الإغاثة الإنسانية المحلية والدولية،ولم يحظوا حتى الآن بفرصة حقيقية للإصلاح والإعمار وتحسين البنية التحتية، مما يجعل إمكانية تكـرار مثـل تِلك الكـوارث مرة أخرى واردا، وخصو صا عند هطول أيّ أمطارٍ غزيرة لتتحـول من خـلال جريـان الأودية المحيطة بمدينة غات وما جاورها إلى كارثة عبر اجتياح السّيول بسبب عدم وجود مصدّات للمياه، وكذلك في ظلّ غيابٍ تامّ لأيّ خططٍ لمنع وقوع مثل هذه الاحداث، الأمر الّذي يعدّ انتهـاكا لحـق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وصحية ومُستدامة آمنة، وذلك وفق الصّادر عن مجلس حقـوق الإنسـان فـي العـام 2021 م تحت رقم: (A/HRC/RES/48/13/)

[1] جهاز إدارة المُدن التاريخيّة: مدينة غات

[2] جزء من فرق الإغاثة الّتي شاركت في أعمال الإنقاذ والإغاثة والدّعم النّفسي في كارثة فيضانات غات عام2019

[3] بعض أوجه التضييق على المنظّمات الدولية

22

الإستجابة للأزمة

إنّ السيول الّتي اجتاحت بلدية تهالة في 15 أغسطس الجاري، ومن بعدها مدينة غات وما جاورها، عكست سوء استجابة السّلطات الليبية للكارثة وذلك على النحو الآتي:

1 **غياب التخطيط المسبق:** لم تكن لدى الجهات المعنية بالإنقاذ والإغاثة أيّ خطط طوارئ أو استعدادات كافية للتعامل مع الكوارث الطبيعية مثل: السيول، على الرّغم من تكرّرها في غات تحديدا، الأمر الّذي أدّى إلى تفاقم الأوضاع وجعل من الصّعب على الجهات المعنية التصرّف بسُرعة وفعالية، وصارت استجابة الحكومات والجهات المعنية لكارثة السّيول بطيئة للغاية، وذلك بسبب عدم وجود خُطّة للاستجابة من الأساس، علاوة على الاستهانة بالتحذيرات الواردة من قبل المركز الوطني للأرصاد الجوية[4] ، ومؤسّسة رؤية المعنيّة بالطقس[5] ، واللتان حذّرتا من إمكانية هطول أمطار رعدية وجريان الأودية في الجنوب الغربي، حيثُ كان لهذا التّجاهل الحكومي أثر مُدمّر على السّكان ا لّذين عانوا مُباغتة السّيول لهم وغمرها لمنازلهم، ونقص الغذاء والماء والمأوى في الأيام الأولى بعد الكارثة.

2 **عدم التنسيق بين الجهات:** افتقرت الاستجابة الطارئة في كارثة غات وما جاورها إلى التّنسيق الفعّال بين مختلف الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية، الأمر الّذي أدّى إلى اضطراب وتداخل الاختصاصات، وعدم وصول المساعدات إلى بعض الفئات والأماكن، مما زاد من حدّة الأزمة الإنسانية.

3 **نقص المعدات والموارد:** إنّ عمليات الإنقاذ والإجلاء للعالقين والمتضررين اتسمت بالبطء، الأمر الّذي عزاه أحد النّاجين لعدم وجود معدّات كافية[6]، حيث إنّ المُعدات المتوفّرة لفرق الإنقاذ لم تكُن كافية للتعامل مع حجم الكارثة، ولم تكن آليات كافية لإجلاء المتضرّرين أو تقديم الرّعاية الطّبية العاجلة لهم، كما أنّ عدم وضوح وشفافية الخطّة المالية المُخصّصة للاستجابة للأزمة أ ثّر سلبا على جودة وفعالية الإغاثة المُقدّمة.

4 **غياب الشفافية والمساءلة:** وفق ا لعددٍ من الشّهادات الّتي وثّقتها المنظّمة مع 25 نازح في ثلاث مراكز مختلفة، فإنّ توزيع المساعدات والموارد لم يكُن على قدرٍ كافٍ من الشفافية الكافية، مما أثار شّكوك بعض المتضرّرين حول (فسادٍ مُحتمل) في بعض الجهات المسؤولة عن استلام وتقديم الإغاثة، وهذا الوضع أدّى إلى فقدان الثّقة بين السّكان والسلطات، وزاد من حدة الأزمة الاجتماعية.

[4] التحذير الصّادر عن الصّادر من المركز الوطني للأرصاد الجويّة بتاريخ 15 أغسطس 2024

[5] أطلقت مؤسّسة رؤية يوم الأحد الموافق 11 أغسطس 2024 ، أول إعلام بخصوص انتقال الحالة الجوية نحو الجنوب الغربي، ثم تبعه تحذير قبل بدء الحالة الجوية بمدّة 24 ساعة، وذلك يوم الأربعاء الموافق 14 أغسطس مع ذكر المناطق المحتمل تأ ثّرها بخطر جريان الأودية، ثم تبعتها منشورات أخرى وأكّدت الحالة الجوية مع خريطة توضيحية للسيول التي أ ثّرت على بلدية تهالة

[6] إفادة أحد النّاجين للمنظّمة حول عمليات الإنقاذ والإجلاء للمتضرّرين والعالقين.

2 انتهاكات حقوق الإنسان خلال الكارثة

إنّ الارتباط بين السّياق الإنساني والسّياق الحقوقي في الكوارث هو ارتباط وثيق وعميق، ففي أوقات الأزمات والكوارث يتأ ثّر ملف حقوق الإنسان على أصعدة عِدّة، مما يجعل السّياق الحقوقي جزء لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ.

ففي سياقات ما بعد الكوارث يتم انتهاك الكثير من حقوق الإنسان كالحقّ في الحياة، والحقّ في الماء [7] والغذاء، والحقّ في المأوى، والحقّ في الصّحة [8] ، مما يتطلّب أنْ تضمن الاستجابة الإنسانية احترام وحماية هذه الحقوق، وتقديم الدّعم للأشخاص المتضرّرين بشكلٍ يُراعي كرامتهم واحتياجاتهم الأساسية، وفي هذا السّياق رصدت منظمة إنصاف في كارثة سيول مدينة غات وما جاورها والّتي حدثت في أغسطس 2024 ، عددا من الانتهاكات الجسيمة الّتي تم ثّلت في الآتي:

7 الحقّ في الماء.

8 وفق ا للتعريف الوارد في التعليق العام رقم 14 ، فإنّ الحق في الصحة هو حق شامل، وهو لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة وفي حينها فحسب، بل يشمل أي ضا المقومات الأساسية للصحة، مثل : الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح المناسب؛ والإمداد الكافي بالغذاء الآمن والتغذية والمسكن؛ والظروف الصحية للعمل والبيئة؛ والحصول على التوعية والمعلومات فيما يتصل بالصحة.

22

توزيع المساعدات الإنسانية: بسبب غياب التّخطيط وسوء إدارة الأزمة من قبل الحكومات وعدم إجراء تقييمٍ سريع ومشترك يشمل الاحتياجات ومستوى الوصول للمتضرّرين، وعدم تشكيل فرق متخصّصة ومكوّنة من أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم المتضررين أنفسهم، فإنّ ذلك أدّى إلى عدم تلبية احتياجات المتضررين بشكلٍ يحفظ كرامتهم، كما أنّ المساعدات تُدار من قبل لجانٍ تمّ ا تّهامها مِن قبل بعض المتضرّرين بالمُحاباة والتمييز بناء على العِرق والقرابة العشائرية، فبعد إخراج العائلات من بلدية تهالة وتركهم في مواجهة ظروفٍ قاسية، ومنهم العائلات الموجودة في الزوايا بحيّ (تهالة القديمة) وهي مباني غير مجهّزة لاستقبال أعدادٍ كبيرة من الناس ولا توجد بها أدنى معايير السلامة، بدى عجز لجان الأزمة المكلّفة واضحا في إدارة ملف المساعدات الإنسانية، حيثُ لم تصل إلى كُلّ النّازحين، كما إنّ التّوزيع تمّ بشكلٍ عشوائي واتّسم بالمُحاباة العشائرية، وقد وصف أحد النازحين بأنّ التوزيع تمّ في بعض الأحيان (على ناس دون ناس) [9]

كما صرّح أحد نازحي بلدية تهالة لمنظمة إنصاف قائلا:

المساعدات تصل إلى غات، ولكن لا تصلنا، مخزن تاسيلي نسمع به، ولكن لم نر شيئًا منه رغم أننا موجودين في الرّمال من غير مأوى، لكن التوزيع فيه "حمد واحميده"

أمّا بالنسبة للعائلات ا لّتي وصلت إلى بلدية غات، وأقامت في مركز إيواء النازحين بمدرسة (أسماء بنت أبي بكر الصّديق) فقد عانت أي ضامن ويلات تأخّر وصول المساعدات من جهة، وتردّي الوضع الصّحي ونقص حاد في المياه الصّالحة للشرب، ناهيك عن وجود (300) فرد في المركز يستخدمون (4) دورات مياه (حمّامات) فقط، مع انعدام الدّعم الخاص بمواد النظافة الشخصية، الأمر الذي يُنافي المعايير الدُنيا الدولية المتّبعة في حالات الطوارئ للحفاظ على كرامة الانسان، مما أجبر (39) عائلة على الانتقال إلى (حي دجان) أو ما يُعرف (بالرّملة) نسبة إلى جُغرافية وتضاريس المكان الصّحراوية، ليبقوا في العراء في خيام تحت أشعّة الشّمس المُباشرة، مما قد يُفاقم من أوضاعهم الصّحية ويزيد من احتمالية إصابتهم ببعض الأمراض، كما تزيد الخيام من إمكانية التعرّض إلى لسعات العقارب ولدغات الأفاعي، الأمر الّذي يصعب معه حصولهم على المساعدات الطّبية اللازمة [10] .

وفي شهادة أخرى لأحد نازحي مركز أسماء بنت أبي بكر الصديق:

70 عائلة أو أكثر، قريب 300 روح في مدرسة أسماء بن أبي بكر الصديق، مش عارفين كيف نخشوا لدورات المياه، هنا كلهن 6 واثنين خاربات (لا يعملن). عائلات واجد طلعن للرملة عشان موضوع دورات المياه، قعدوا في الشمس وتحت لخيام، ونحن هنا مرة نحصّلوا بيش نغسلوا ومرّة ما نحصّلوا، وخائفين من الأمراض"

[9] إفادة حرفية تلقّتها المنظّمة بالخصوص.
[10] رصدت المنظّمة نداءات من بعض النّازحين في منطقة الرّملة بشأن التعرّض إلى العقارب والأفاعي ليلا.

22

الفئات الأكثر ضعفا: إنّ الأشخاص الذين يعانون من التمييز أو الضّعف قبل الكارثة، مثل الأطفال، النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، المهـــاجرين، والمجتمعـات المهّمشة، يكونــون أكثـر عُرضة لانتهاكات حقوق الإنسان أثناء الكوارث، وهذا ما حدث بالفعل حيثُ و ثّقت منظّمة إنصاف عدم وصول أيّ من احتياجات النّساء الخاصة، والأطفـال، وكذلك ذوي الاحتياجـات الخـاصّة، وحتّى لحظة إعـداد التقرير لـــم ترد للمنظّمة أيّ معلومـــات بشـأن تلبية احتياجـــات هذه الفئـات[11].

غياب النهج القائم على الحقوق: بمتابعة سير أعمال الإنقاذ والإغـــاثة، تبيّن للمنظّمة مـا يُمكن اعتباره سوء الإدارة والتعامل مع الكارثة، مع عدم تبنّي نهج قائم علـى حقوق الإنســان فـي كـل مرحلة من مراحل الاستجابة، فلا وجود لأيّ تضمين لمبادئ حقـوق الانســان في إدارة العمليات، كما أنّ الضّعف وعدم كفاءة المُكلّفين بالتنفيذ حال دون ضمان أنْ تكون هذه الاستجـابة عـادلة وشاملة وتحترم كرامة الأفراد بمختلف أعراقهم وأطيافهم.

التمييز الممنهج أثناء توزيع المساعدات

أثناء أزمة السيول التي اجتاحت مدينة غـــات في يونيو 2019 ، تحدّث شهود عن شهادات تُشير إلى وجود انتهاكات وتمييز واضح ضد الأقلّيات اللغوية، خاصّة ما يطلق عليهم المجتمع المحـلي "العائدون" وكذلك (عديمي الجنسية)، ومن تِلك الانتهاكات في عمليـــات توزيع المســاعدات والإغاثة، اشتراط وطلب الرّقم الوطني أو الوضع العائلـي للحصـول على المسـاعدة الإنسانية، الأمر الّذي عرّض أفراد تِلك المجموعات لمزيدٍ من المُعاناة والحرمان خلال الأزمة، وهو مـا يعد انتهاكا لحقوق الإنسان ومبادئ العدالة الاجتماعية.

وفي الكارثة الأخيرة أفاد أحد المتضررين وهو ابن ليبية متزوجة من غير ليبي (أجنبـي):

"سمعنا بتوزيع من قبل الشؤون الاجتماعية، ورغم أن أمي ليبية، وأنا مولـود في غـات، لكن قالوا لي التوزيع بالرقم الوطني، ولا يحق لك أن تأخذ من هـــذه المسـاعدات، لأنني في نظرهم أجنبي ولست ليبيًا".

[11] وثّقت المنظّمة شهادة إحدى الناجيات في مدينة غات، عن انعدام احتياجات النساء والأطفال.

22

ومن أشكال عدم المساواة في توزيع المواد الإغاثية في كارثة سيول غـــات وما جــاورها، التّمييز في التوزيع: حيثُ أفاد عد د من النّاجين للمنظّمة بأنّ توزيع المســاعدات الإنسانية تمّ بطريقة غير متساوية في بعض الحالات، حيث حصلت بعض المجموعات على كميات أكبـر من المــواد الإغاثية، مثل الغذاء والملابس، بينما تل قّت مجموعات أخرى كمية أقل من هذه المساعـدات.

ويعزوا الشّهود أنّ ال تّوزيع غير العادل كان ناتجا عمّا أسموه (تحيّزات قبلية وعِرقية) لـدى بعض المسؤولين المحليين، وكذلك نتيجة تحجيم دور جميعة الهلال الأحمر الليبي مقــابل تضخيم دور بعض المؤسّسات والجهات الأخرى وا لّتي ا تّسمت بعدم الحياد وكثــر الحديث عــن وجــود شُبه فساد في عمليات التّوزيع.

إحصائيات وأرقام

أدّ ت السيول إلى نزوح العديد من الأ س ر من منازلهم بعد أن دمرتها المياه، مما أدّ ى إلى زيادة أعداد المشرّ دين في مدينة تهالة والبركت وغات والمناطق المجاورة لها، وقد فقدت كثير من العائلات كُلّ ما تملكه من ممتلكات شخصية كالأثاث والمعدّات الكهربائية والملابس وكُلّ شيء، ووجدت نفسها في حاجةٍ ماسّ ة إلى مأوى وغذاء ومياه نظيفة.

بحسب المعلومات المتوفّرة لدى المنظّمة [12] ، تمّ تسجيل وفاة شخص واحد فقط من منطقة "إيسين" التابعة لبلدية البركت [13] ، كما تسبّبت السّيول في انهيار ما يُقارب 70 منز لا في بلدية تهالة، ونزوح أكثر من 500 عائلة إلى حي تهالة القديمة، بالإضافة إلى نزوح ما يقارب 100 عائلة من تهالة إلى بلدية غات، وعلى الرّ غم من قلّة الخسائر البشرية، إلا أنّ السّيول والفيضانات أدّ ت إلى تشريد مئات الأ سر الّتي فقدت منازلها وأماكن إقامتها، ولم ترصد المنظّمة أيّ حالات لمفقودين جرّاء هذه الكارثة، وفيما يلي مُرفق انفوجرافيك يوضّح أعداد النازحين وأماكن تواجدهم:

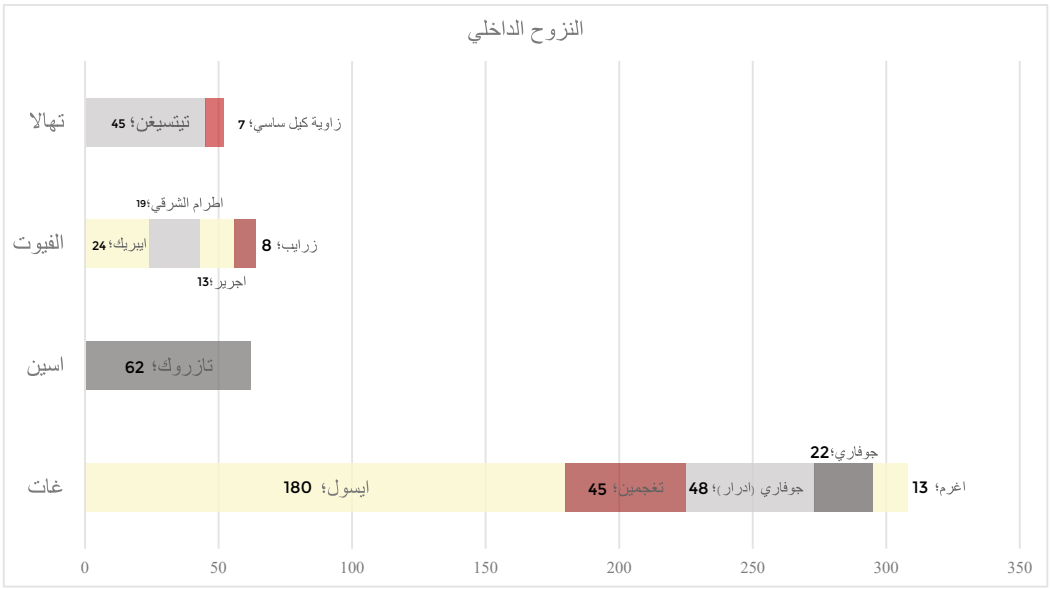

اجمالي العدد 486

12 استقت المنظّمة تلك الأرقام من تصريحات مسؤولي السّلطة المحلّية في مدينة غات وما جاورها، وبعض إفادات الناجين لصالح المنظّمة.
13 تمّ انتشال جثّة يحيى محمد حسن، من قبل الهلال الأحمر - فرع البركت يوم الأحد الموافق 18 أغسطس 2024 ، بعد أن جرفته السّيول في وقتٍ سابق.

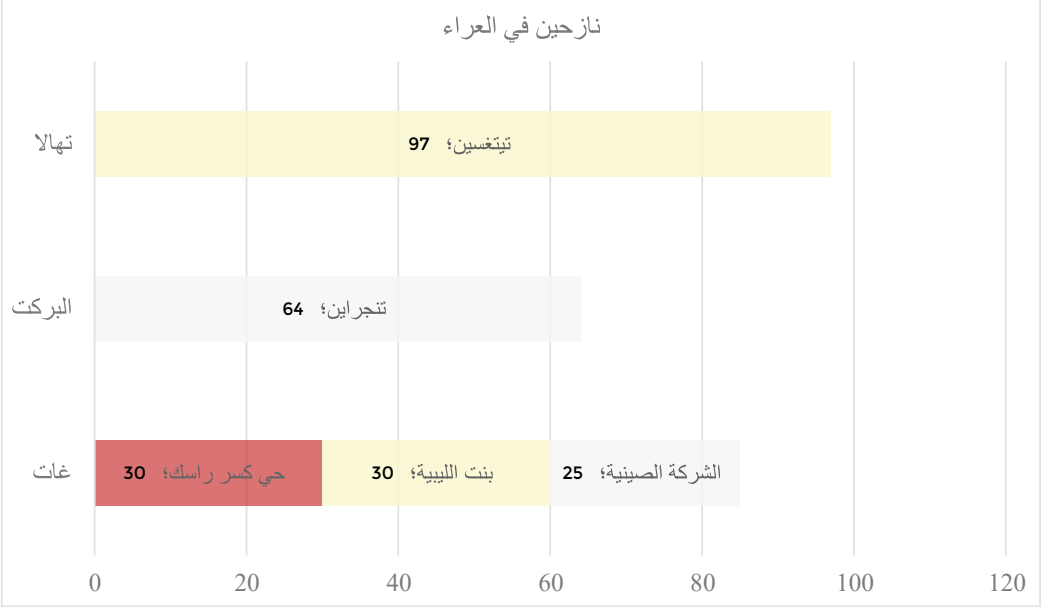

اجمالي العدد 246

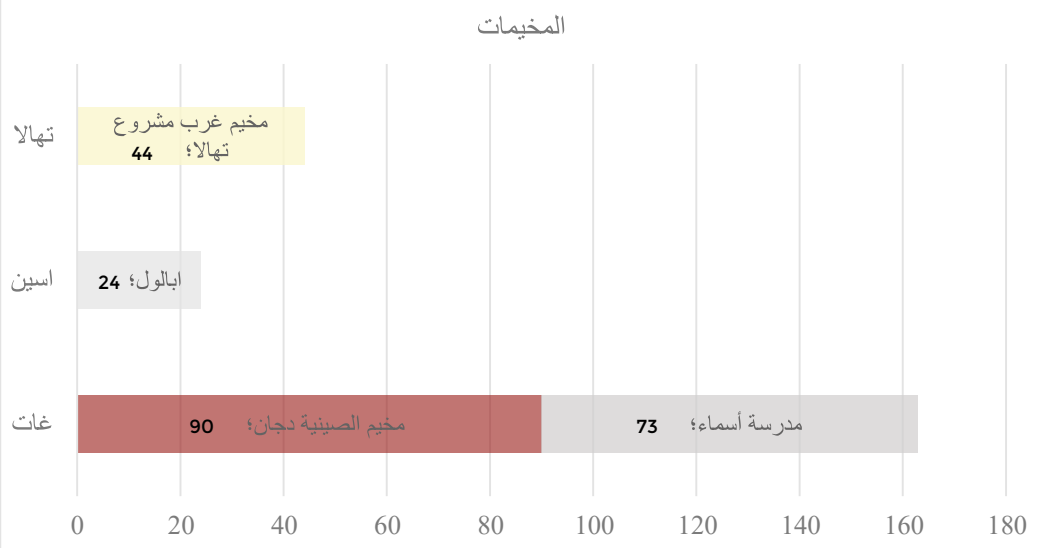

اجمالي العدد 231

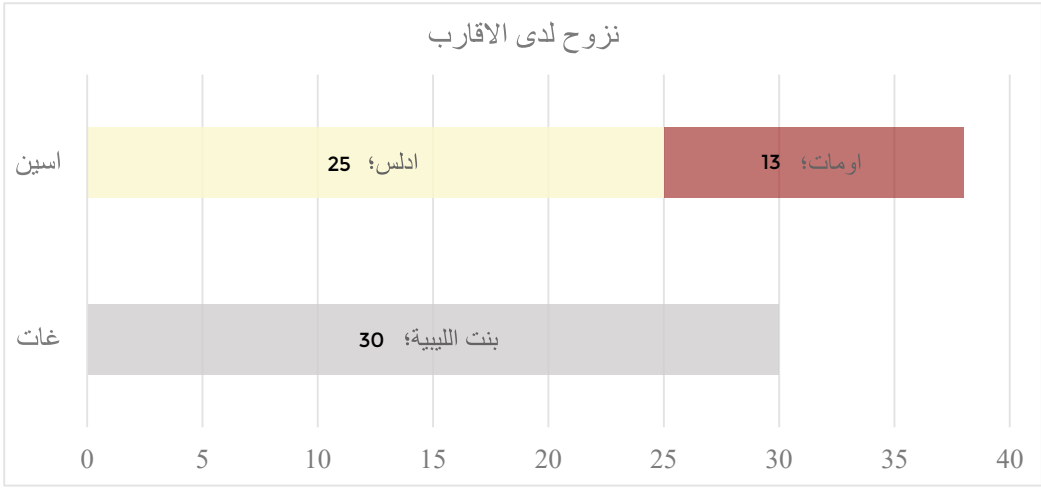

اجمالي العدد 68

اجمالي العدد بالكـــامل 1031

22

الكارثة وآثارها

الآثـــــار الصّحية:

الازمات الصحية: تسبّبت كارثة سيول غات وما جاورها في تضرّر النظـام الصّحي - الهشّ أصلا - بسبب الدّمار ا لّذي لحق بالمرافق الصحية، مما جعل الوصـــول إلى الخدمات الصّحية الأساسية أمرا صعبا، كما زادت أخطار انتشار الأمراض والأوبئة، خـاصّة مع تلوّث المياه ونقص النظـافة، فقد شهدت بلدية تهالة إشكالية اختلاط مياه الأمطـار بمياه الصّرف الصّحي (المجاري)، ممـا جعل من التّواجد في المنازل أمرا مستحيلا ، علاوة على تردّي الأوضاع الصحية فـي مركز الإيـواء (مدرسة أسماء بنت أبي بكر الصديق).

التأثير النفسـي: نتيجة لتعرّض السّكان إلى السّيول، وثّقت المنظّمة تعرّض البعض إلى صدمات نفسية نتيجة لما حصل وفقدان منازلهم وممتلكاتهم وانقطاع التواصل بأقاربهم، فضلا عـن عدم اليقين بشأن المستقبل، وفقدان الثّقة والأمل في السّلطات في ظلّ هذه الظروف الصعبة، وغيـرها من الأسباب الّتي أدّت إلـى زيادة معدلات القلق والاكتئاب بين النـّاجين وخاصة بيـن الأطفـال والنساء، يقابل كل هذا عدم وجود فرق دعم نفسي، فلم يتم تسجيل أي استجابة في هذا الجـانب رغم وجود أجسام حكومية معنية بهذا الشأن.

الآثـــــار الاقتصادية:

خسائر البُنية التحتية : تضرّرت الطُرق والبنية التحتية الحيوية الأخرى بشكل كبير جرّاء السّيول، مما أدّى إلى انقطاع سُبل العيش وصعـوبة الحصول علـى المواد الغذائية والوصـول إلـى مراكز الخدمـات الأساسية.

تدمير الممتلكات الزراعية: تشتهر غات بزراعة المحاصيل الزراعية وتربية المواشي، وقـد أدّى الدّمار الناتج عن الس يول إلى تدمير الحقول الزراعية ونفوق أعداد كبيرة من الماشية، ممـا أ ثّر سلبا على الأمن الغذائي للسّكان المُتضرّرين وسُبل عيشهم

22

ارتفاع معدلات الفقر: مع تدمير المُمتلكات وفقـدان مصـادر الدخل، زادت احتمالية ارتفـاع معدلات الفقـر بين السّكـان المُتضررين، وخصوصـا تِلك العائلات التـي كـانت تعتمد علـى الزراعـة والتجـارة حيثُ وجدت نفسها في مواجهة واقع مؤسف، مع النَّقصِ الحـاد في الموارد.

الكـارثـــة والمسؤولية القانونية

توطئة للسّياق القانوني

بعد العاصفة دانيال الّتي اجتاحت مدينة درنة في شهر سبتمبر من عـام 2023 ، الأمر الّـذي أدّى إلى انهيـار سدَّيْ المدينة لتجتاح مياه الأمطـار المُتجمّعة خلفهما المدينة، مما خلّف آلاف الضحايا والمفقودين والمشردين [14] ، الأمر الّذي أدّى إلـى عددٍ مـن الإشكاليـات منها التّحقيق وتتبّع الجُناة والأحكام الّتي صدرت بالخصوص [15] ، وملف المفقودين و إشكاليات البحث والتعرّف عليهم والنازحين، والتّعويضات، ومسؤولية الدولة عن كلّ ذلك، الأمر الّذي جعـل البعض يُنبّه إلى خطورة التغير المنـاخي[16]، ومدى جاهزية الدولـة لمثل هـذه الكـوارث من حيث الرّصـد والتنبؤ ووضع خطط الطوارئ والإجلاء واتّخاذ الإجراءات الاستبـاقية والحمـائية لتجنب الضـرر، ومدى مسؤوليتها عن تِلك الأضرار إذا ما حلّت.

وعلى الرّ غم من ورود بعض التحذيرات والتنبؤات - الّتي أشير إليها سلفا - بشأن إمكانية هطـول الأمطار الرّعدية على مناطق الجنوب الغربي من ليبيا، وتحديدا تهالة والعوينات وغـات وايسيّن وغيرها، إلّا أنّ تعاطي الحكومتين (الحكومة الليبية في شرق وجنوب البلاد - وحكـومة الوحـدة الوطنية في غرب البلاد) لم يكن في مستوى المسؤولية، حيث ما إنْ بدأت الأمطار والسيول تغمر منطقة تهالة في الجنوب الغربي، حتّى بدأت ردود الأفعال من الحكومتين بتشكيل لجنتيْ أزمة لكـلّ حكومة للتّعـاطـي مـع الأزمة، ممّا يُفيد بعدم اتّخـاذ أيّ إجراءاتٍ استبـاقية أو احتمائيّة سلفا.

14 واقعة درنة أعداد الضحايا
15 الحكم الصادر في حقّ 12 متّهما في واقعة انهيار سدّيْ درنة
16 المقصود بالتطرف المناخي أو Climate extremes

22

مسؤولية الدّولة

إنّ تنفيذ تدابير الحدّ من أخطار الكوارث هو من مسؤوليات الــدُول وفقا (لإطار عمل هيوغو) [17]، وعلى الرّغم من المسؤولية التضامنية بين الدول في مواجهة مخاطر وآثار الكــوارث الطبيعية، إلّا أنّ الدولة هي من تتحمّل المسؤولية كاملة عمّا ينشأ عن تِلك الكوارث من آثارٍ سواء لمــواطنيها أو لغيرهم من المتضرّرين، ويقع عليها الدور الرئيسي ومسؤولية الاعتناء بضحايا الكـــــوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى الّتي تقع على أراضيها، وأنّ أي مساعدة دولية لها عند التضرّر ينبغي أن تكون بموافقتها وعبر نداءٍ يوجّه بالخصوص احترا ما لسيادة الدول، وذلك وفق مــا ورد في البندين الثالث والرابع من قرار الأمم المتّحدة رقم 182 / 46

على الرّغم من تِلك المسؤولية المُلقاة على عاتق الدولة الليبية، وعلــى الرّغم من إصــدار القرار رقم (1035) لسنة 2007 ، بشأن إنشاء مركز إدارة الأزمــات، وكذلك القــرار رقم (121) لسنة 2022 ، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للمركز الوطني لإدارة الأزمات، والّذي أُسنِدت إليه مهــام التنبؤ بمؤشرات الكوارث وتقييم المخاطر ووضع السياســات والمعــايير المتعلّقة بالاستجــابة والتعافي، والعمل على تفعيل وتهيئة غرف الطوارئ والتنسيق مع الجهات المعنية في شــأن تهيئة الملاجئ في المباني والمنشآت قبل وأثناء حدوث الأزمات أو الكـــوارث، إلّا أنّه وبمتــابعة عمل المركز في حادثة اجتياح السيول لمنطقة الجنوب الغربي من ليبيا، لم يصدر عنه إلّا منشور علــى حسابه الرّسمي عبر تطبيق فيسبوك ذكر فيه أنّــه: (يتابع الأحداث الأخيرة الّتــي شهدتها مدينة غات وما جاورها.....، ويدعو المواطنين إلى توخّي الحذر.....، ويدعو وســائل الإعــلام إلــى تحرّي الدّقة فيما يُنشر...) [18] ، الأمر الّذي يُثبت التّقصير الواضح والمسؤولية القانونية الكــاملة للدولة عمّا حصل في مدينة غات وما جاورها.

قرارات تمييزيّة

عند وصــول السيــول إلى منطقة تهالة وبــدأ ارتفاع منسوب الميــاه إلى أن غُمــرت المنطقة، وانقطاع الكهرباء والاتّصالات عنها، أصدرت (الحكومة الليبية) بتاريخ 15 أغسطس 2024 القــرار رقم (167) لسنة 2024 [19]، بشأن تشكيل لجنة طوارئ واستجابة سريعة لمدينة غـــات برئاسة نائب رئيس الحكــومة، وقد نصّت المادّة الثانية من هذا القرار على تقديم المســاعدات العاجلة بمختلف أنـــواعها (للعائلات المتضرّرة) فقط دون غيرهــا. كمــا أنّ (حكومة الوحدة الوطنية) أصدرت في ذات التاريخ المنشور العاجل رقم (14099)[20] والّذي نقل تعليمــات رئيس الحكومة بشأن تشكيل لجنة طوارئ برئاسة وزير الحكم المحلي، لمتابعة أوضاع المناطق وتقديم الــدّعــم ورفع الضرر عن (المواطنين المقيمين بها).

17 طار عمل هيوغو (2005 - 2015): بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث"، وقد حلّ محلّه: إطار عمل سِنداي.
18 رابط الخبر المنشور على صفحة المركز
19 رابط القرار ---
20 رابط التعميم ---

22

وبمراجعة القرارات الصادرة بشأن الأزمـــة يتبيّن أنّ كِـلا الحكومتين لـم تنتهج النّهج السّليم في استهداف جميع الفئات والشرائح الموجودة في المناطق المتضرّرة بشكلٍ واضح وصريـح، الأمر الّذي قد يؤدي إلى انعدام المساواة أثناء تقديم المساعدات الإنسانية في زمن الكـوارث، حيث أنّ قرارات الحكومتين خصّت بتقديم الدعم والمساعدة (للعائلات المتضرّرة، والمواطنين المقيمين بها) دون غيرهم، على الرّغم من وجود فئات أخرى في المنـاطق المتضرّرة كأصحـاب الأرقـام الإدارية (عديمو الجنسية) والّذين لا يتم اعتبارهم مواطنين وفـق التشريعـات الليبية النّافذة، وكذلك المهاجرين غير النظاميين، والعمّال المهـاجرين وذويـهم، وأبنـاء الليبيـات المتزوجات بأجانب كونهم أجانب وغير مواطنين، الأمر الّذي قد يؤدي إلى تفاقم أوجه عـدم المسـاواة فـي تقديم المساعدات والدّعم في أوقات الأزمات، وينتهك معه الالتـزام بالمعايير الدُنيـا لمواجهة الكوارث، والخطوط التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان الّتي تعـاني من نزاعـات وكـوارث، والاتّفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهـاجرين وأفراد أسرهم 158 ، وغيرها مـن المعـايير والمواثيق الدولية، عل ما بأنّ المنظّمة رصدت تضرّر 50 عائلة من دولة السّودان، و 70 فرد من دولة النيجر جرّاء السّيول الّتي ضربت غات وما جاورها.

كما أنّ على الدولة الليبية وفق القـانون مسؤولية التعويض عـن الأضـرار الناتجة عـن الكوارث الطبيعية والنكبات، وذلك وفق القرار رقم (184) لسنة 2012 [21]، والّذي أجـاز في مـادّته الثـانية تعويض (المواطنين) عمّا لحق بهم من أضـرار جرّاء الكـوارث الطبيعية مثـل الزلازل والحـرائق وغير ذلك من الكوارث، الأمر الّذي يجعل الدّولة مُلزمة بالتّعويض عـن تِلـك الأضـرار، ويجب على المواطنين الإبلاغ عن حصول تـلك الأضرار في مدّة لا تتجاوز 20 يوما. ولكـن مـن المُلاحظ أيضا أنّ هذا القرار اقتصر على المواطنين دون غيرهم، ولم يشمل فئات أُخرى قد يطـالها الضرر كأصحاب الأرقام الإدارية (عديمي الجنسية)، وأبناء الليبيات المتزوجات مـن أجـانب وغيرهم، حتّى لو كانت تِلك الفئات من السّكان ويقيمون إقامة اعتيادية في المناطق المتضرّرة، الأمر الّذي يُثبت التمييز في هذا القرار أيضا، وعدم مراعاته لتِلك الفئات.

21 القرار رقم 184 لسنة 2012 م بشأن تعويض المواطنين في حالات الكوارث الطبيعية والنكبات: رابط القرار رقم 184 لسنة 2012

22

النتائج

1 ضعف تعاطي الدولة مع الكارثة وعدم اتّخاذ أيّ تدابير أو إجراءات احترازية مُسبقا بالخصوص، على الرّغم من وجود تحذيرات سابقة.

2 عدم التزام الجهات الرّسمية في الدولة بالمعايير الدولية للتّعامل مع الكوارث.

3 عدم قيام أجهزة الدولة المُختصّة بعملها على أكمل وجه، مع تقصيرٍ وغيابٍ تام لبعض تِلك الأجهزة.

4 إصدار قرارات تمييزية، بحيث لم تراعِ عند إصدارها تقديم الدّعم والمساعدة للفئات المتضرّرة الأُخرى (كعديمي الجنسية، المهاجرين غير النظاميين، العمّال المهاجرين وذويهم، أبناء الليبيات المتزوجات بأجانب، وغيرهم).

5 وجود مزاعم قوية على حصول شُبه فساد أثناء توزيع الإغاثة والمساعدات الإنسانية على المتضرّرين، وتوثيق حالات تمييز أثناء عمليات التّوزيع من قبل المسؤولين المحليين.

6 انعدام الاحتياجات الأساسية لبعض الفئات كالنساء والأطفال.

7 هشاشة الوضع الصّحي والبنية التحتية لمدينة غات وما جاورها قبل وبعد الكارثة.

التوصيات

- مطالبة الجهات العدلية في ليبيا بفتح تحقيقٍ في الآثار والأضرار الّتي خلّفتها السيول الّتي اجتاحت غات وما جاورها، لتحديد المسؤولين عنها واتّخاذ الإجراءات القانونية ضدّهم.

- ضرورة إنشاء فريق وطني لإدارة الكوارث والتدخل في حالات الطوارئ يضم في هيكله كل الجهات المعنية بالاستجابة سواء كانت الحكومية أو غير الحكومية.

- منع التمييز في تقديم المساعدات الإنسانية بنا ء على العرق أو الجنس أو الوضع القانوني، وعدم التفريق بين المواطنين وغير المواطنين أثناء تقديم تِلك المساعدات.

- البدء الفوري في الإجراءات الوقائية من بناء السّدود ونحو ذلك، لمنع تدفق السيول للحدّ من الأضرار والخسائر مُستقبلا .

22

- تكثيف الجهود وتقديم المساعدات الإنسانية والإشراف والمراقبة على عملية وصولها لمستحقيها من المتضررين.

- إنشاء مخازن استراتيجية موزّ عة جغراف ي ا، تكون مُجهّزة بالمواد الأولية اللازمة للاستجابة الإنسانية العاجلة في حالات الكوارث.

- محاسبة المسؤولين عن الفساد الناجم عن التلاعب بالموارد المالية والعينية واستغـلالها لأغراض شخصية أو تمييزية على حساب المتضررين.

- إلغاء التمييز الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية عند توزيع المساعدات الإنسـانية.

- ضمان رعاية صحية تليق بكرامة الإنسـان، وتوفير الحـدّ الأدنى من مستلزمات النظـافة الشخصية والإصحاح البيئي، و إنهاء أزمة شُ حّ المياه الصالحة للشرب.

- رفع القيود عن المجتمع المدني والمنظمـات الدولية مـن أجـل تقديم المسـاعدة والمساهمة في تخفيف المعاناة.

- إطلاق حملة مناصرة لدعم منظمات المجتمع المدني في غات وتعزيز دور المجتمع المدني في وقت الأزمات.

- تدريب عناصر الجهات المعنية بالاستجابة والتدخل في حالات الطوارئ ودعمهـا بالموارد والمعدات وتفعيل دورها وجاهزيتها لما قد يطرأ من كوارث طبيعية وغير الطبيعية علـى ان يكون عملها محايد وهدفه إنساني بحت.

- تدريب عناصر من منظمات المجتمع المدني على الاستجابة في حالات الطوارئ، والسعي إلى مساعدة السلطات في وضع خطط استجابة بما في ذلك المخازن الاستراتيجية وبناء القدرات.